الفصل السابع

قضايا البيئة .. قضايا المجتمع

لا أظن أن هناك قضايا لا يمكن التصدى لها إلا من خلال المشاركة بين فئات عديدة فى المجتمع مثلما الحال فى قضايا البيئة، ألحت تلك الخاطرة علىّ بشدة خلال الأسبوع الماضى وأنا أستمع لشكوى أحد المواطنين الذى يقطن فى قرية صغيرة فى أطراف القاهرة الكبرى، القرية تمر فيها ترعة صغيرة تستخدم فى رى الأراضى الزراعية المتاخمة للقرية، يستخدم أهالى القرية هذه الترعة فى التخلص من كل نفاياتهم إذ ليس لديهم نظام للصرف الصحى وليس لديهم أيضا نظام لجمع المخلفات الصلبة والتخلص منها، ويزداد الطين بلة حينما يأتى من يكلف بتطهير تلك الترعة حتى تجرى فيها مياه الرى وإذا بهم يلقون بنواتج تطهير الترعة على حوافها التى تخترق القرية الصغيرة، ولنا أن نتخيل بشاعة المنظر حينما تتحول حواف الترعة إلى جبال من جميع أنواع المخلفات، وبمرور الوقت تتحلل تلك الملفات لتنتج غازات سامة وروائح لا تحتمل وتصبح الترعة مصدرا رئيسيا ومستمرا لإصابة أهالى القرية بالأمراض، ويذهب الناس إلى مجلس المدينة وبعد معاناة معروفة ينعم الله عليهم بمن يزيح هذه التلال المتراكمة من المخلفات ويأخذها

بعيدا، ولا يمر سوى أسابيع معدودة حتى تمتلئ الترعة مرة أخرى بالمخلفات ويأتى من يطهرها، ثم يتكرر السيناريو كاملا حتى مشهد النهاية، حينما نتأمل هذه القصة الحزينة، وأنا أعلم أنها تتكرر فى المئات من القرى المصرية، أجد أن هناك أطرافا عديدة تلعب أدوارا مختلفة فى حبكتها الدرامية، فالفاعل هو المفعول به، والسبب الرئيسى للمشكلة المتكررة هو غياب التنسيق بين تلك الأطراف، وبذا تصبح القصة شكلا من أشكال مسرح العبث الذى يتخيل للمشاهد فيه أن حركة الممثلين لا يحكمها منطق ولا يربط بينها مخرج مسئول عما يجرى على خشبة المسرح، فأهل القرية يلقون بمخلفاتهم فى الترعة، والسبب معروف إذ ليس لديهم وسائل أخرى للتخلص من تلك المخلفات، ثم تنسد الترعة فيشكون وزارة الأشغال ويطالبونها بتطهير الترعة حتى تصل إليهم مياه الرى التى يحتاجونها لرى زراعتهم، فتستجيب وزارة الأشغال - حين ميسرة - وتتعاقد مع من يذهب لتطهير الترعة دون أن تتأكد أو يتأكد المسئولون فى أجهزة الإدارة المحلية أن نواتج التطهير سوف تنقل بعيدا عن القرية، وتتراكم هذه النواتج لتقوم بدورها السابق شرحه حتى يزداد عدد المرضى من أهالى القرية، ويتكالبون على الوحدة الصحية نتيجة تردى الأحوال الصحية بالقرية، وهكذا تتعقد المشكلة ويصبح حلها صعبا فيتراخى الجميع وتضاف إلى قائمة المشكلات المزمنة، وما أكثرها.

وقلت لنفسى وأنا أشعر بالمرارة ماذا يمكن لجهاز شئون البيئة أن يفعل للمساهمة فى حل مثل تلك المشكلات، والجهاز يتلقى يوميا عشرات من الشكاوى المشابهة ويضيع الوقت فى محاولة إيجاد طرف الخيط فى تلك الشبكة المعقدة، ولا تجد فى النهاية سبيلا إلا جمع الأطراف المختلفة على مائدة واحدة حتى نتحاور وتتحدد الأدوار.

وجزء كبير من مشكلاتنا البيئية يمكن أن يجد طريقه للحل لو تحاور الناس بإخلاص ورغبة حقيقية فى إيجاد حلول لمثل تلك المشكلات، ولا يمكن - وإلا نصبح واهمين - أن يلقى بهذا العبء على جهاز أو على وزارة ولا حتى على الحكومة بأسرها. ولكن البداية الحقيقية هى أن نعى أن مثل تلك القضايا تهم المجتمع بأسره لذا فإن على جميع أطراف هذا المجتمع المشاركة فى إيجاد الحلول والمساهمة فى تنفيذ تلك الحلول، والتحديد الواضح للأدوار مهم للغاية، ثم التنسيق بين تلك الأدوار مهم أيضا حتى نمنع التضارب والازدواجية وهذا هو الدور الذى أحسب أن جهاز شئون البيئة يجب أن يتولاه بحكم مسئوليته ووضعه على منظومة الإدارة البيئية فى مصر.

ولقد كثر الحديث خلال الآونة الأخيرة عن دور المجتمع المدنى ومؤسساته المختلفة فى التصدى لمشكلات البيئة، خاصة فى إطار

المناقشات التى دارت على أوسع نطاق بمناسبة تعديل قانون الجمعيات الأهلية، وفى واقع الأمر فإن المنظمات غير الحكومية تلعب دورا مؤثرا للغاية فى صياغة سياسات البيئة فى العديد من دول العالم المتقدم خاصة فى أوروبا وأمريكا الشمالية، كما أن هذه المنظمات تجتذب يوما بعد يوم الكثيرين من العلماء والمفكرين وقادة الرأى فى تلك الدول مما يضيف لها - أى تلك المنظمات - الكثير من عناصر القوة التى تتيح توجيه الرأى العام وترتيب الأولويات والتأثير المباشر فى مراكز صنع القرار.

ويختلف الحال هنا فى مصر وفى العديد من الدول النامية نظرا لاختلاف الظروف السياسية والاجتماعية التى أفرزت واقعا مختلفا اتسم فى العديد من الأحيان بالمظهرية والبحث عن الأضواء ومحاولة كسب ود المؤسسات الحكومية وهو عكس ما يجب أن يكون، فبدلا من أن تسعى الجمعيات الأهلية فى مصر لاتخاذ مبادرات تطوعية نابعة من إيمانها بضرورة المشاركة الشعبية، فإننا نجد فى العديد من الأحيان أن هذه الجمعيات لا يهمها إلا الحصول على دعم وتأييد المؤسسات والأجهزة التنفيذية، وبالتالى نجدها فاقدة للاستقلالية وحرية الحركة التى تتيح لها التأثير فى صناعة القرار.

والسبب الأساسى لذلك فى معظم الأحيان أن هذه الجمعيات تفتقد للعديد من المقومات اللازمة لأداء الحد الأدنى من المهام التى

من المفترض أن تقوم بها، فمعظم الجمعيات ليس لها موارد مالية توفر لها ما تحتاجه من مصروفات أساسية نتيجة عدم قدرتها على جمع التبرعات أو زيادة عدد الأعضاء الذين يدفعون اشتراكات ثابتة، كما أن معظم هذه الجمعيات لا تضم فى عضويتها أية خبرات فى مجالات العمل البيئى تتيح لها المشاركة الفعالة فى التصدى لبعض قضايا البيئة بمختلف جوانبها الفنية والاقتصادية والاجتماعية، وأزعم أن غياب تلك القدرة المؤسسية لدى العديد من الجمعيات جعل عددًا كبيرًا منها مجرد كيانات مظهرية تعتمد على أشخاص بعينهم ولا تستند إلى قاعدة جماهيرية عريضة متصلة بالناس فى مجتمعاتهم الصغيرة، وتحول هؤلاء الأشخاص فى معظم الأحيان إلى محاولة البحث عن دور لأنفسهم بهدف المنفعة الشخصية مما أفقد العمل التطوعى بعضا من مصداقيته، وانتشرت ظاهرة الندوات والمؤتمرات التى تعقد لأهداف ليس لها علاقة بالعمل البيئى الجاد ولكن بهدف الظهور امام عدسات التليفزيون جنبًا إلى جنب مع كبار المسئولين، ولن أستطرد فى هذه الأمور التى يعلم بها الكثيرون ممن يعملون فى الحقل البيئى، كما لا أريد أن أعطى صورة قاتمة عن دور الجمعيات الأهلية فى منظومة العمل البيئى فى مصر إذ إننى من أول المؤمنين بأهمية هذا الدور وضرورة تفعيله، كما أن لدينا نماذج مشرقة لجمعيات أهلية مصرية تضم فى عضويتها نخبة من قادة الرأى والفكر ممن يناضلون فى سبيل الارتقاء بنوعية

البيئة فى مصر وحق الايجابية فى وضع الحلول وتنفيذها للعديد من مشكلات الواقع البيئى، الذى أصبح جزءا من همومنا اليومية كما أن لدينا نماذج مشرقة لجمعيات أهلية تعمل فى صمت فى أقاصى صعيد مصر فى محاولة جادة لحل مشكلات مجتمعاتها الصغيرة بعيدا عن أية ضجة إعلامية ودون أن يسمع عنها كل من يبحث عن رواد العمل المخلص والذى تميزت مصر بوجودهم على مر العصور.

ولكن ما السبيل إلى حشد كل تلك الطاقات وتوظيفها فى خدمة أهداف العمل البيئى فى مصر؟

وفى رأيى أن السبيل للخروج من هذا المأزق هو إيجاد المناخ المناسب لجذب أكبر عدد من الكفاءات المصرية فى شتى مجالات العمل البيئى للانضمام للجمعيات والمنظمات غير الحكومية من أجل تحسين قدرة تلك الجمعيات والمنظمات على تفهم قضايا البيئة وإيجاد الحلول المناسبة للعديد من مشكلاتها كما أن انضمام بعض من هؤلاء بما يمثلونه من مصداقية سوف يعمل على جذب أعداد كبيرة من الشباب الذين يحتاجون لقيادات واعية تنظم حركتهم وتكون قادرة على توظيف طاقاتهم الخلاقة فى أعمال مفيدة لهم وللمجتمع وبذلك تتحقق فوائد عديدة من استثمار طاقات الشباب والذى يشكو معظمهم من غياب القدوة والقيادة القادرة على استثمار تلك الطاقات فى عمل نافع يبعدهم عن شرور أوقات الفراغ ويؤهلهم للتخاطب بلغة القرن القادم.

كما أن انضمام الصفوة من الكفاءات المصرية فى شتى مجالات العمل البيئى للجمعيات الأهلية سوف يجعل من تلك الجمعيات مركزًا للتأثير فى صنع القرار من خلال مشاركة حقيقية فاهمة ومؤثرة فى الحوار القومى الذى تتحدد من خلاله الأولويات وترسم فيه ملامح سياسات العمل البيئى التى لا زالت فى مراحلها الأولى.

كما أن انضمام تلك الصفوة سوف يعمل أيضا على طرد العناصر غير المرغوب فيها والتى تسللت إلى صفوف بعض الجمعيات لتملأ فراغا أكيدا يسىء فى النهاية لحركة العمل التطوعى المصرى فى مجالات حماية البيئة. وللعلم فإننى أعرف العديد من الجمعيات الجادة التى استطاعت أن تجذب إليها المئات من أساتذة الجامعات ورجال الأعمال والإعلاميين وغيرهم من صفوة أبناء مصر وبناتها، واستطاعت تلك الجمعيات بالفعل أن تلعب دورا مؤثرا للغاية فى العديد من قضايا البيئة وهمومها.

وأسوأ ما تتعرض له حركة العمل التطوعى فى مجالات حماية البيئة فى مصر الآن هو تلك النزعة الانفصالية التى يسعى من خلالها الجميع ليؤكد أنه الأحق وأنه الأقدر حيث تسود حالة من عدم الرضا والشللية والبكاء على اللبن المسكوب. وفى النهاية كلمة حق أقولها بكل الصدق والإخلاص إن قضايا البيئة فى مصر وهمومها - تكفى للتعامل معها كل الجمعيات القائمة بالفعل الآن

وأضعاف أعدادها التى يمكن أن تقوم فى المستقبل بل تكفى لكى يشارك كل مصرى ومصرية فى العمل الجاد للتعامل مع تلك القضايا والمشكلات. إذن فلا داعى للمنافسة غير الشريفة وأهلا بكل عمل مخلص جاد يبغى مصلحة المجتمع ورضاء الله سبحانه وتعالى.

«وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون»

(التوبة: ١٠٥)

صدق الله العظيم